



## مرفق البند العاشر وحتى الثالث عشر

تقرير الفحص المحدود وتبليغ مجلس الإدارة إلى  
المساهمين بشأن الأعمال والعقود التي لأعضاء  
مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة  
فيها

إلى السادة المساهمين شركة الرمز للعقارات  
(شركة مساهمة)

#### المقدمة

لقد نفذنا إرتباط تأكيد محدود حول التبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ فيما يتعلق بشركة الرمز للعقارات ("الشركة") والذي أعدته الإدارة ووافق عليه مجلس إدارة ("المجلس") الشركة وفقاً للمعايير المطبقة المذكور أدناه وذلك للإمتثال لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات السعودي ("التبليغ").

#### الموضوع

إن موضوع إرتباط التأكيد المحدود هو التبليغ الذي أعدته الإدارة ووافق عليه المجلس كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

#### المعايير المطبقة

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة، والتي تنص، مع مراعاة حكم المادة رقم (٢٧) من نظام الشركات السعودي، على أنه يجب على أي عضو في مجلس الإدارة أن يفصح للمجلس عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له في المعاملات أو العقود التي تتم لحساب الشركة، وذلك للحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة. كما يجب على عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن هذه المصلحة والإمتناع عن التصويت على قرار المجلس المتعلق بالموافقة على تلك المعاملات أو العقود. ويقوم مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالمعاملات أو العقود التي يكون لأحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

#### مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمعايير المطبقة وضمان إكتمالها. وتتضمن هذه المسؤولية التصميم والتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلي فيما يتعلق بإعداد التبليغ بدون تحريفات جوهرية، سواء كانت نتيجة غش أو خطأ.

#### مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. أجرينا إرتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الإرتباط للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا لفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات السعودي عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء إستنتاجنا للتأكد المحدود.

#### الأخلاقيات المهنية وإدارة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلال الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الإستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والمشار إليها بـ "قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي"، كما التزمنا بمتطلبات الاستقلالية الواردة في الجزء (أ٤) من تلك القواعد. يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تقوم بمهام مراجعة أو فحص القوائم المالية، أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة" المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، يلتزم المكتب بنظام شامل لإدارة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة بشأن الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

#### ملخص الإجراءات المنفذة

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات السعودي عند إعداد التبليغ:

- ناقشنا الإدارة فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لحصول أي عضو من أعضاء المجلس على أعمال وعقود مع الشركة.
- حصلنا على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بجميع المعاملات والإتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء المجلس في الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

### ملخص الإجراءات المنبذة (تمة)

- فحصنا محاضر إجتماعات المجلس والتي تشير إلى أن عضو المجلس أبلغ المجلس بالمعاملات والإتفاقيات المبرمة من قبل عضو المجلس خلال السنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأن عضو المجلس المعني لم يصوت على القرار الصادر في هذا الصدد خلال إجتماعات المجلس.
- فحصنا التأكيد الذي حصلت عليه الإدارة من أعضاء المجلس حول المعاملات والإتفاقيات التي أبرمها عضو المجلس خلال السنة.
- فحص نوافق المعاملات والإتفاقيات المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في الإفصاح رقم (١٩) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥

### تبدو ملازمة

نخضع إجراءاتنا المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات السعودي لقيود جوهرية، وعليه، فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم إكتشافها.

يعد إرتباط التأكيد المحدود أقل نطاقاً بشكل كبير من إرتباط التأكيد المعقول وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد (٣٠٠٠) (المعدل)، "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنبذة لجمع الأدلة الكافية والملائمة كانت محدودة بشكل منعقد مقارنة بإجراءات إرتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال إرتباط التأكيد المحدود مقارنة بإرتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أي أعمال مراجعة أو فحص تم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير الدولية لإرتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه، فإننا لا نبيدي رأي مراجعة أو إستنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

ويتعلق هذا الإستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥ ولا ينبغي إعتباره تأكيداً لأي نواحي أو فترات مستقبلية، حيث قد تطرأ تغييرات على الأنظمة والرقابة يمكن أن تؤثر على صحة إستنتاجنا.

### الإستنتاج

بناءً على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم بلغت إبتهاها ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات المطبقة للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات السعودي عند إعداد التبليغ.

### القيود على إستخدام تقريرنا

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك إستنتاجنا، حصرياً بناءً على طلب إدارة الشركة، وذلك لمساعدة الشركة ومجلس إدارتها على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة برفع التقارير إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة رقم (٧١) من نظام الشركات السعودي. لا ينبغي إستخدام هذا التقرير لأي غرض آخر، أو توزيعه، أو الإفصاح عنه، أو الإشارة إليه لأي أطراف أخرى دون الحصول على موافقتنا المسبقة، بإستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة. وإلى أقصى حد مسموح به نظاماً، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي طرف خارجي.



شركة بي كي إف البسام  
محاسبون ومراجعون قانونيون

إبراهيم أحمد البسام  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم: ٣٣٧  
الرياض، المملكة العربية السعودية  
٢٨ هـ ١٤٤٧  
الموافق: ١٦ إبريل ٢٠٢٦



21 شوال 1447هـ

09 أبريل 2026م

الموضوع: تبليغ من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة عن الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة مصلحة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

السادة / مساهمي شركة الرمز للعقارات المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بناء على متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والخاصة بتنظيم الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وشركتها التابعة حيث يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في تلك الأعمال والعقود، يسرنا أن نتقدم للسادة المساهمين بالتوضيح الآتي عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والسادة أعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2025م.

كما هو مبين في المرفق (1)، تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة لبعض أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وتتم هذه التعاملات وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة و تنفيذاً لنظام الشركات المساهمة المدرجة، وترى الإدارة أن تلك المعاملات تتم وفقاً لشروط التعامل العادل (بدون شروط تفضيلية) ولا توجد أي اتفاقيات أو تعاملات تجارية أخرى تندرج تحت المادة أعلاه خلال العام 2025م لم يتم ذكرها.

وقد تبين بعد المراجعة أن هذه التعاملات قد تمت وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة. كما تبين للمجلس عدم حصول أي أضرار على المساهمين بسبب ذلك.

وقد تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقريرهم حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

بالنيابة عن مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ رشيد عبدالرحمن الرشيد





## المرفق (1) – بيان بالتعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام المالي 2025م

خلال العام 2025م، نفذت شركة الرمز للعقارات وشركتها التابعة عدداً من المعاملات مع أطراف ذات علاقة في سياق الأعمال العادية. في هذا الصدد، تتبع الشركة نفس الشروط والمبادئ مع عدم وجود شروط تفضيلية في التعامل مع مثل هذا النوع من المعاملات مع أطراف ثالثة. تشمل المعاملات والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس الإدارة مصلحة فيها (مباشرة أو غير مباشرة) وتتطلب هذه المعاملات تصديق الجمعية العامة، وفقاً للمادة (71) من نظام الشركات، والفقرة (2) من المادة (12) من لائحة حوكمة الشركات التابعة الصادرة عن هيئة السوق المالية. فيما يلي ملخص لهذه المعاملات:

الطرف ذو العلاقة	نوع علاقته بالشركة	نوع المصلحة	اسم الشركة / الطرف المتعامل معه	نوع الصفقة / طبيعة العقد/امر الشراء	شروط التعامل	المدة	قيمة العقد / امر الشراء (ريال)	التعامل في 2025 م (ريال)
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة رموز القابضة	عقد إستجار مبين مكثي	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	5 سنوات	19,550,000	3,910,000
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة رموز القابضة	شراء فلتين سكنية	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	18,350,000	15,450,204
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة مشكاتي للتجارة	توريد مواد كهرباء	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	132,925	132,925
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة تفويض لصناعة مواد البناء	شراء منتجات خرسانية	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	1,835,823	1,835,823
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة ماجد عبدالرحمن الرشيد للاستشارات المهنية	استشارات قانونية	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	80,500	80,500
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة مبنى المجد للتطوير والاستثمار العقاري	تمويل	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	28,350,000	1,967,425
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							
رشيد عبد الرحمن الرشيد	رئيس مجلس الإدارة	غير مباشرة	شركة الرمز وأصايل للتطوير العقاري	استثمار	لا توجد شروط تفضيلية عن السوق المحلي	لا ينطبق	250,000	-
هارون رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة منتدب							
عبدالمك رشيد الرشيد	عضو مجلس إدارة							

\* تم الحصول على موافقة الجمعية العامة على بعض التعاملات أعلاه، حيث تمت الموافقة على التعاملات مع شركة رموز القابضة بتاريخ 2024/12/12م، وشركة الرمز وأصايل للتطوير العقاري بتاريخ 2025/06/22م، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية ودون أي مزايا تفضيلية.